

# لماذا إله واحد لا اثنان

السبب الأول ( امتناع وجود إرادتين حُرَّتَيْن من كل وجه ) = (تحصيل الحاصل)

لو كان ثمت إلهين للزم أن يكونا ذوي إرادتين حُرَّتَيْن وليسا بخاضعين لبعضهما البعض إذ الخاضع ليس بإله؛ وبناءً عليه فربما أراد الإله الأول خَلْقَ شيء لا يريد الثاني له أن يُخْلَق لكون كل واحدٍ منهما له إرادته الحرة؛ فوَقْتُنْذِ سيخضع أحدهما للآخر أو يتنازعا للأبد .

فإن قيل بأن الأول ما كان ليريدُ خلق الشيء إلا لكون الحكمة تستلزم خلقه وبما أن الثاني حكيم إذن فهو لن يريد إلا ذلك أيضاً؛ قلنا بأن الحكمة هي أن تصنع ما ينبغي ، فإن كان الواجب المنبغي (الحكمة) هو خلق ذلك المخلوق فلا بد للمنبغي (الشيء الواجب فعله والذي تقتضي الحكمة فعله الآن) من شخص جعله ينبغي، أعني لابد لكون الحكمة هي أن تضع 3 ستميترات من الدواء على نصف كوب ماء من حكيم هو الذي وضع هذا القانون؛ فإما أن يكون الإله الأول هو من جعل خلق هذا المخلوق حكمة وإما الثاني وإما كليهما معاً؛ والأولى والثانية نافية لألوهية من لم يضع قانون الحكمة؛ أما الثالثة فهي خلاف المعقول فنحن لا نعلم قَاعِلَيْنِ لنفس الشيء في نفس الوقت بنفس الكيفية في نفس الموضع قط؛ فلو كان زيد يدق مسماراً لونه أحمر في النقطة الزرقاء من الخشبة في الدقيقة رقم 1 فلا يعقل أن يكون عمرو في نفس الدقيقة يدق نفس المسمار في نفس الموضع من الخشبة؛ ربما يدق مسماراً آخر في موضع آخر أو في نفس الموضع لكن في وقتٍ آخر؛ اللهم إلا إن اخترع زيد وعمرو آلة تمكنهما من الدق المشترك وحتى في هذه الحالة فإن زيدا قد ساهم بقدر من الجهد لم يساهم به عمرو والعكس أيضاً؛ فلو كان المسمار يحتاج لعشر دقائق حتى يندق فإن زيدا لم يشارك سوى بخمسي فقط، ووقتُنْذِ لا يقال زيدٌ دق المسمار بل الصواب أن يقال دق بعضه؛ وبالتالي لم يحتج بعض الدق لزيد؛ وبالتالي دق زيدٍ ليس واجب الوجود في حق هذا البعض؛ وهذا ينافي صفة الإله وهو أن وجوده واجب لخلق الكون.

وعليه يقاس فعل الإرادة ؛ وبناءً عليه فلو اشتركا في وضع القانون لكان الإله الأول قد شارك في وضع بعضه ؛ أعني القانون الذي جعل خلق المخلوق (أ) هو من الحكمة ، وعند التدقيق سنجد أن هذه الحكمة لا تخرج من كون المخلوق (أ) ضروري للتفاعل مع البيئة التي سيخلق فيها لتحقيق الغرض الذي تم خلق الكل من أجله، وهذا التفاعل هو في الحقيقة سيناريو وبرمجة من الإله وإلا يكون سفيهاً قد صنع أشياء لا تتفاعل مع بعضها بحكمة.

وبناءً عليه فهذا السيناريو والبرمجة تحتاج لقوانين ضابطة (حكمة) لو قدر أنهما وضعها معاً فلا يخلو (فيما نعقل) من أنهما نطقا بالقانون معاً في نفس الوقت أو أحدهما دون الثاني؛ أو أن بينهما توارد خواطر فأبلغ أحدهما الثاني بالخطأ (القانون الحكيم) أو توصلا معاً لنفس الخطأ فتبالغا بها بالتوارد الفكري، وفي هذه الحالة يلزم أن يكون أحدهما ليس بضروري لوقوع وحدوث القانون الحكيم، لأن الأول يكفي والعكس، فيصبح حينئذ كل واحدٍ منهما قابلاً لأن يكون رأيه وقراره ليس بضروري ويمكن الاستغناء عنه بالإله الثاني؛ وهذا ينافي صفة (الوجوب) فالإله واجب الوجود وغير ممكن الاستغناء عنه وإلا لما انخلق الكون.

## باختصار كيف يبقى موصوفاً هاهنا الإله الثاني بأن وجوده ضروري (واجب) لخلق الخلق؟

فمن جهة كونه إله فيلزم أنه قادرٌ على مخالفة الإله الثاني وإنفاذ رأيه إن شاء ولكن الثاني إن خالفه مخالفاً وأنفذ من الرأي خلاف ما يريد كان مكرهاً ولم يكن إلهاً، وبالتالي فممتنع أن يريد الإله الأول مخالفة الإله الثاني فضلاً عن قدرته عن إنفاذ تلك المخالفة؛ وفي هذه الحالة يصح أحد الإلهين تحصيل حاصل؛ فكل ما يريده هو يريده الثاني؛ نسختان متطابقتان تقومان بنفس المهام؛ وبالتالي أحدهما وجوده ليس بواجب.

## السبب الثاني ( امتناع خلق نفس الشيء من فاعِلَيْنِ اثنين )

لو صنعنا كرسي فمن الممتنع أن أكون أنا أقوم بدق نفس المسمار في نفس ونفس المكان الذي أنت تدقه فيه كما بينا سالفاً؛ بيناه فيما يتعلق بالإرادة والآن فيما يتعلق بالفعل؛ ولو اشتركا في الصنع لا يخلو إما أن أحدهما صنع بعض المخلوق والثاني أكمل الباقي ، ووقتئذٍ يصبح كلاهما ليسا بواجبي وجود للجزء الذي لم يصنعه كل واحدٍ منهما، وهذا ينافي الألوهية، أو أنهما اشتركا في صناعة كل ذرة وكل إلكترون وكل كوارك داخل الذرة، ووقتئذٍ إما أنهما فعلا هذا بالمباشرة كما يباشر النحات بيده صناعة التمثال ووقتئذٍ يمتنع أن يتشاركا في صناعة كل ذرة لمثال المسمار سالف الذكر، أو أنهما صنعا آلة استعملها للاشتراك في خلق كل ذرة، ولكن هذا يستلزم افتقارهما لها، وسيقع في حق الآلة من الإشكال ما وقع في حق الباقي ، هل اشتركا في صناعة كل ذرة من الآلة أم تقاسما ؟ وهكذا إلى ما لا بداية ويقع التسلسل والتسلسل ممتنع.

أو أنهما صنعا كل شئ بكلمة كن؛ ووقتئذ إما أنهما نطقا بها معاً في نفس اللحظة أو أحدهما قبل الثاني؛ فإن كانت الثانية فهل تم خلق المخلوق مع نطق الإله الأول للفظه ؟ أم كان الإله الأول ينطقه بمفرده عاجز عن الخلق؟ إن كانت الثانية سقطت ألوهته وإن كانت الأولى أصبح نطق الإله الثاني المتأخر تحصيل حاصل فقد انخلق الخلق بنطق الأول وانتهى الأمر، وهذا يعني أنه لم يعد واجب الوجود لكي ينخلق الخلق وهذا ينافي الألوهية.

فإن قيل بأن كل شئ سميته ممتنعاً إنما كان ممتنعاً قياساً على المخلوق ولربما كان حال الخالق مغايراً؛ قلنا بأنه ليس لنا سوى أن نحكم بالضرورات العقلية والبداهات ، فإن خالفناها جاز لنا أن نفعل كديكارت بأن نشك في وجودنا ثم نبحت عن دليل يثبته!! فنحن نحكم في ضوء ما نقدر عليه من بداهات وضرورات كما نفعل في كل شئ في حياتنا.

د.أحمد الشامي

2023 /9 /28